



AR
CD/15/9
الأصل: إنجليزي

**مجلس مندوبي
الحركة الدولية للمصليب الأحمر والهلال الأحمر**

جنيف، سويسرا
7 كانون الأول/ديسمبر 2015

**اعتماد الإطار استراتيجي لإشراك المعوقين في أنشطة
الحركة الدولية للمصليب الأحمر والهلال الأحمر**

تقرير مرجعي

وثيقة من إعداد
الاتحاد الدولي لجمعيات المصليب الأحمر والهلال الأحمر
بالتشاور مع اللجنة الدولية للمصليب الأحمر، والمصليب الأحمر الأسترالي، والمصليب الأحمر البريطاني،
والمصليب الأحمر النرويجي

جنيف، كانون الأول/ديسمبر 2015

تقرير مرجعي

اعتماد الإطار الاستراتيجي لإشراك المعوقين في أنشطة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

موجز

يهدف التقرير المرجعي التالي إلى توفير معلومات رئيسية عن السياق لفائدة مجلس المندوبين لدعم اعتماد الاطار الاستراتيجي بشأن إشراك المعوقين في أنشطة الحركة الدولية عبر اقرار مجلس المندوبين.

وحتّى القرار رقم 9 الصادر عن مجلس المندوبين عام 2013 المعنون "تعزيز إشراك المعوقين في أنشطة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر" على إعداد استراتيجية للحركة برمتها بشأن الإعاقة وعرض هذه الاستراتيجية على مجلس المندوبين إبان اجتماعه المقبل عام 2015 لاعتمادها مما سيوفر الأساس لوضع الإطار الاستراتيجي.

ويمثل المعوقون نسبة 15% من مجموع سكان العالم وغالباً ما تواجههم عوائق متعددة الجوانب تؤثر سلباً على صحتهم وتعليمهم وعملهم مما يؤدي لزيادة فقرهم. بالإضافة إلى ذلك يتضررون بصورة متباينة أثناء النزاعات والكوارث ويتعرضون أكثر من بقية السكان للعنف وسوء المعاملة.

والغرض من هذا الإطار الاستراتيجي هو توفير إرشادات استراتيجية محدّدة للحركة الدولية للتأكد من أن كل أنشطتها وسياساتها وممارساتها الداخلية لا تتضمن أي تمييز إزاء المعوقين بل تشملهم؛ ولزيادة إشراك المعوقين ضمن الحركة الدولية والترويج لممارسات ادماجهم في كل عملها.

ويتوقف نجاح الاطار الاستراتيجي على تنفيذ ثلاثة أهداف مترابطة: أولها اعتماد كل مكونات الحركة لنهج إشراك المعوقين، ثانيها توفير فرص متكافئة للمعوقين للحصول على الخدمات والاستفادة من البرامج التي تقدمها الحركة مما يمكن من ادماجهم وإشراكهم بالكامل؛ وثالثها تسعى جميع مكونات الحركة لتغيير الأفكار والسلوك لتعزيز احترام التنوع بما في ذلك إشراك المعوقين.

وعليه نوصي مجلس المندوبين بأن يعتمد الإطار الاستراتيجي المعني بإشراك المعوقين ضمن أنشطة الحركة ونطلب من كل مكونات الحركة أن تقدم تقريراً مرحلياً يحدد الانجازات التي تمت حتى تاريخه والتقدم المحرز مقابل بيانات خط الأساس المحدد وعرضه على مجلس المندوبين عام 2017.

1 المقدمة

يقدر عدد الأشخاص المصابين بشكل من أشكال الإعاقة بمليار شخص مما يمثل نسبة 15 % من سكان العالم. بالإضافة إلى ذلك ترتفع معدلات الإعاقة على مستوى العالم نتيجة لعوامل منها الشيخوخة والظروف الصحية المرتبطة بالأمراض المزمنة.

ويواجه المعوقون حواجز متعددة بيئية ومؤسسية أو سلوكية مما يؤثر سلباً على صحتهم ومستوى تعليمهم وعملهم وبالتالي يزيد من فقرهم. بالإضافة إلى ذلك، فإنهم يتعرضون أكثر من غيرهم لأحداث عنف وسوء معاملة كما أنهم يتضررون أكثر من بقية السكان أثناء الكوارث وحالات الطوارئ والنزاعات. وقد أعربت الحركة عن التزامها إزاء المعوقين في العديد من قراراتها الدستورية على مدى العقود القليلة الماضية. وآخرها القرار الذي اعتمده مجلس المندوبين عام 2013 المعنون "تعزيز إشراك المعوقين في أنشطة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر" الذي يطلب وضع استراتيجية ضمن الحركة تقدم

لمجلس المندوبين عام 2015 لاعتمادها؛ وبالتالي يصبح ولاية لوضع الإطار الاستراتيجي الذي يسعى القرار الذي سيصدر عن مجلس المندوبين للمصادقة عليه.

ويتضمن الإطار الاستراتيجي ضمن كل الحركة فحوى قرار مجلس المندوبين الصادر عام 2013 ويرتكز بقوة على أسلوب وروح اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2006.

وتعتبر المادتان 11 و32 من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ذات أهمية خاصة بالنسبة للحركة حيث إنهما يشيران إلى أوضاع تشكل مخاطراً وحالات طوارئ إنسانية وإلى التعاون الدولي على التوالي. وتقر المادة 11 بصورة خاصة الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني وتطالب باتخاذ التدابير الضرورية لضمان حماية وسلامة الأشخاص ذوي الإعاقة في أوقات الخطر بما في ذلك النزاعات المسلحة وحالات الطوارئ الإنسانية وفي حالات الكوارث الطبيعية.¹ وبما أن الكوارث والنزاعات تزيد من الفقر والعواقب بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة فإن تناول موضوع المعوقين والترويج لممارسات شاملة يدخل في صلب مهمة الحركة الدولية.

ويتماشى الإطار الاستراتيجي تماماً مع استراتيجية الاتحاد الدولي حتى عام 2020 واستراتيجية اللجنة الدولية للفترة 2015-2018. كما يكمل استراتيجية الاتحاد الدولي بشأن درء العنف والحد منه والتصدي له للفترة 2011-2020. وبهذا تسلم الاستراتيجية بأن العنف يعتبر سبباً وعاملاً لزيادة مخاطر الإصابة بالإعاقة ويناشد بصورة خاصة تطبيق عناصر درء العنف في المبادرات التي تتعلق بالمعوقين. كما يقر هذا الإطار بالإطار الاستراتيجي للاتحاد الدولي بشأن قضايا النوع الاجتماعي والتنوع للفترة 2013-2020؛ ويسلم بأن الإعاقة يمكن أن تصيب النساء والرجال والبنات والبنين بشكل مختلف ويشجع بقوة عمل الحركة الدولية مع المعوقين والاستجابة في جميع الأوقات لأوجه الضعف الخاصة بالنوع الاجتماعي واحتياجات المعوقين وقدراتهم.

إن الهدف النهائي للإطار الاستراتيجي هو أن تصبح جميع مكونات الحركة منظمات تشمل الجميع وأن تبني بنفسها قدراتها الداخلية وتحشد الموارد الداخلية والخارجية وتشرك المعوقين وتدعمهم فضلاً عن القائمين برعايتهم لمجابهة الحواجز التي تعرقل تمتعهم بكامل حقوقهم وحررياتهم. أنظر المادة 3 للإطلاع على الخطوط العريضة للإطار.

وأخيراً كان إشراك المعوقين موضع تركيز خلال المؤتمر العالمي الثالث للأمم لمتحدة المعني بالحد من أخطار الكوارث (أذار/مارس 2015) ونتج عنه إطار سندي للحد من أخطار الكوارث 2015-2030 الذي أكد صراحةً على الرسالة الأساسية لقضايا النوع الاجتماعي والسن والإعاقة والبعد الثقافي الذي ينبغي إدراجها في جميع السياسات والممارسات.² والرسالة الرئيسية هي أن إدارة أخطار الكوارث يشمل الجميع بما فيهم المعوقين وتسهم في التنمية المستدامة. كما ينبغي للأفراد والمجتمعات المدنية والحكومات الإضطلاع بإدارة أخطار الإعاقة بسبب الكوارث، فضلاً عن إشراك جميع الشعوب يعتبر حجر الزاوية لمؤتمر القمة بشأن أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 المقرر عقده في شهر أيلول/سبتمبر 2015.

(2) الخلفية

¹ توجد اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على الموقع:

² تتوفر وثيقة إطار سندي للحد من أخطار الكوارث 2015-2030

كما ذكرنا آنفاً اعتمد مجلس المندوبين بالإجماع وبمساندة هامة من 33 جمعية وطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي قراراً بعنوان " تعزيز إشراك المعوقين في أنشطة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر " حث فيه على وضع استراتيجية ضمن الحركة برمتها لإشراك المعوقين في أنشطتها.

ويعتبر الإطار الاستراتيجي الوارد في القرار المطروح للاعتماد نتيجة لعملية صياغة رفيعة المستوى اشتركت فيها أمانة الاتحاد الدولي واللجنة الدولية وشبكة صغيرة من الجمعيات الوطنية ذات خبرات فنية جنباً إلى جنب مع منظمات المجتمع المدني مثل منظمة العمل الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة ومؤسسة ليونارد شيسار للإعاقة و **CBM** والأولمبياد الخاص أو المنتدى الأوروبي المعني بالإعاقة ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم.

فضلا عن ذلك، أتاحت الفرصة للجمعيات الوطنية كافة والبالغ عددها 189 جمعية للتعليق على مشروع الإطار الاستراتيجي وخطوطه العريضة كجزء من عملية التجهيز الرسمية من أجل مجلس المندوبين هذا.

3) الخطوط العريضة للإطار الاستراتيجي

وُضع الإطار الاستراتيجي كي يوفر توجيهات استراتيجية محددة للحركة من أجل:

- ضمان خلو جميع الأنشطة والسياسات العامة والممارسات الداخلية من أي تمييز ضد المعوقين بل تشملهم،
- زيادة مشاركة المعوقين ضمن كل الحركة،
- الترويج لإشراك المعوقين في كل أنشطة الحركة.

ويتضمن الإطار الاستراتيجي الدروس المستفادة من مبادرات مشابهة تتعلق بإشراك المعوقين وكذلك من أصداء أصحاب المصلحة المعنيين من الداخل والخارج. وعليه تم وضع ثلاثة أهداف استراتيجية مستقلة يعتبر تنفيذها جوهر نجاح الإطار الاستراتيجي هذا:

- الهدف الاستراتيجي الأول يتطلب من "جميع مكونات الحركة اعتماد نهج إشراك المعوقين". ويشمل هذا الهدف -مع التركيز على الداخل- تنقيح وتعديل السياسات التنظيمية للحركة وسياساتها العامة كلما استدعى الحال- للتأكد من شمولها المعوقين. ويتطلب الهدف تحديداً زيادة عدد المعوقين بين العاملين والمتطوعين ضمن الحركة. ويقترح- على سبيل المثال- وضع وتنفيذ خطة تستهدف توظيفهم والاحتفاظ بهم والاضطلاع بالتدريب لزيادة الوعي وتنفيذ برامج وأنشطة توعية أخرى كوسيلة لتحقيق هذا الهدف.

- الهدف الاستراتيجي الثاني يركز على ضمان حصول "المعوقين على فرص متكافئة في الخدمات والبرامج التي تقدمها الحركة مما يتيح ادماجهم ومشاركتهم بالكامل". ويتجه هذا الهدف إلى الخارج ويتطلب إدراج منظور للمعوقين عند تصميم وتنفيذ وتقييم الاتجاه الرئيسي لبرامج وخدمات الحركة الدولية. كما يشجع على تقديم خدمات محددة للمعوقين كلما كان ذلك ضرورياً ومناسباً.

- الهدف الاستراتيجي الثالث ينص "على ضرورة سعي الحركة الدولية لتغيير التفكير والسلوك من أجل تعزيز احترام التنوع بما في ذلك إشراك المعوقين". ويتطلب هذا الهدف من جميع مكونات الحركة تحدي المفاهيم السلبية عن الإعاقة وترويجها على أنها إحدى الاختلافات العادية التي ينجم عنها التنوع بين البشر يكون مصدراً لقوتهم.

وتواكب الإطار الاستراتيجي مجموعة من الأسئلة تهدف إلى تحديد الخط الأساسي الذي يمكن به رصد التقدم الذي يحققه كل مكون من مكونات الحركة خلال السنوات الأربع المقبلة.

ويعتبر تنفيذ هذا الإطار الاستراتيجي بمثابة مثال لتطبيق المبادئ الأساسية في العمل. وبصفة خاصة، يعتبر المبدأ الأساسي للإنسانية ذي صلة حيث أن عناصره الأساسية - أي التخفيف من المعاناة والوقاية منها، الحفاظ على الحياة والصحة وضمان احترام وحماية الأفراد- تشكل أساس الأهداف الاستراتيجية الثلاثة بالإضافة إلى النهج القائم على حقوق الإنسان الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

فضلا عن ذلك، يتطلب المبدأ الأساسي لعدم الانحياز وتقديم المساعدة على أساس الحاجة دون تمييز أن تحدد الحركة من العوائق بحيث لا يستبعد المعوقون من الحصول على الخدمات التي تقدم أثناء عمليات الاستجابة. وأخيراً يمكن القول أيضاً بأن المبدئين الأساسيين للاستقلال والوحدة لا يكتملان إلا إذا تمكن المعوقون من المشاركة مشاركة كاملة في المجتمع وتمتعهم بالاستقلال الذاتي وحرية الاختيار بأنفسهم.³

(4) الخاتمة والتوصيات

على أساس جميع الملاحظات والمعلومات المذكورة آنفاً نوصي بأن:

- يعتمد مجلس المندوبين الاطار الاستراتيجي بشأن إشراك المعوقين كما ورد في الملحق 4 للقرار.
- تضع كل مكونات الحركة خططها التنفيذية الخاصة بها وتحدد متطلباتها المالية والبشرية والموارد الأخرى وكذلك البرامج والعمليات المطلوبة للتنفيذ العملي للأهداف الاستراتيجية الثلاثة الواردة في الاطار الاستراتيجي.
- يجري تشكيل لجنة تنفيذية بصورة عاجلة مع توزيع إقليمي عادل بين الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية فضلا عن ممثلين من المعوقين للإشراف على التنفيذ والدعم.
- تقدم جميع مكونات الحركة تقريراً مرحلياً إلى مجلس المندوبين عام 2017 يتضمن الخطوط العريضة للإنجازات المحققة حتى تاريخه والتقدم المحرز مقابل بيانات خط الأساس. ويُقدم تقرير نهائي إلى مجلس المندوبين عام 2019 يتضمن الانجازات حتى تاريخه والتوصيات الخاصة لتنفيذ الاطار الاستراتيجي في المستقبل.

ومن المتوقع بعد اعتماد القرار وتنفيذ الاطار الاستراتيجي الذي ينتج عنه، أن تجد كل مكونات الحركة طريقاً واضحاً ومحدداً لتصبح جهة تشارك المعوقين.

وعندما تصبح الحركة جهة تشارك المعوقين بشكل كامل، ستكون أكثر منظمة تمثل التنوع الثري القائم في الشعوب والمجتمعات المحلية التي تعمل بها فضلاً عن أنها ستصبح أكثرها استعداداً لحصر احتياجات المعوقين وتلبيتها في برامجها وخدماتها ولا سيما في أوقات النزاعات والكوارث. وإذا شارك المعوقون، على سبيل المثال لا الحصر، بنشاط في تصميم وتنفيذ برامج الحركة واستخدام أدواتها أو عن طريق شراكات مع منظمات ذات الصلة، فمن المتوقع أن تتوفر للحركة- عند حدوث نزاع أو وقوع كارثة- المعرفة والمهارات والموارد ذات الصلة للاستجابة بطريقة فعالة ومخصصة.

³ يرجى ملاحظة أن ملحق الإطار الاستراتيجي يتضمن تحليلاً للعلاقة القوية بين المبادئ الأساسية للحركة وقيمها الإنسانية والمبادئ الهامة للاتفاقية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.